



المسح الاستراتيجي لإسرائيل 2019-2020

على شفا التصعيد: تحديات متعددة تطالب باستراتيجية جديدة⁽¹⁾

ترجمة: د. دعاء الشريف

تم نشر هذه الترجمة لعرض كيفية تفكير مراكز البحث الإسرائيلية، وما تقدمه من رؤية وتوصيات لصناع القرار وكيف تُفكر وتُخطط إسرائيل للمنطقة.

النظام الإقليمي: الكفاح من أجل شكل الشرق الأوسط

الفصل الثاني يناقش النظام الإقليمي، الذي لا يزال يعاني من صراع مضطرب على شكل الشرق الأوسط. في أواخر عام 2010 وأوائل عام 2011، خرجت الجماهير العربية إلى الشوارع مطالبة بالإطاحة بعدد من الأنظمة العربية السنيّة؛ هذه المظاهرات تشير إلى بداية الاضطرابات الإقليمية التي أدت إلى تسلسل دراماتيكي للأحداث في السنوات التالية.

(1) إيتاي برون وإيتايشاير، محرران بمعهد دراسات الأمن القومي (INSS)، الغرض من معهد دراسات الأمن القومي (INSS) هو تعزيز الأمن القومي لدولة إسرائيل والمساعدة في تأمين مستقبلها كدولة يهودية وديمقراطية. معهد INSS هو شركة ذات منفعة عامة، ومصنّف كمركز الأبحاث الرائد في إسرائيل وكواحدة من أهم خمسين مؤسسة رائدة في العالم تتعامل مع الدفاع والأمن القومي، معهد مستقل غير حزبي يتعامل مع القضايا الاستراتيجية المركزية حول أجندة الأمن القومي لإسرائيل. يضم فريق بحث معهد دراسات الأمن القومي (INSS) خبراء من الأوساط الأكاديمية والعسكرية والحكومية. يهدف المعهد إلى إعلام صناع القرار والتأثير عليهم على أعلى المستويات في إسرائيل والجمهور الأكبر. من خلال مشاركته في النقاش العام وبحوثه الموجهة نحو السياسة، يسعى المعهد إلى تحديد فرص السياسة لإسرائيل واقتراح حلول مبتكرة للتحديات الأمنية الحالية.

بعد تسع سنوات، تستمر الاضطرابات الإقليمية، ولا يزال الشرق الأوسط يتسم بعدم الاستقرار الكبير وعدم اليقين والتقلب. المنطقة في خضم أزمة عميقة، تنعكس في عمليات ذات أهمية تاريخية. يستمر الصراع حول شخصية الشرق الأوسط في مجالين وعلى مجموعة متنوعة من خطوط الصدع:

على النظام الإقليمي - بين أربعة معسكرات تقاتل حول الأفكار والسلطة والنفوذ والبقاء (المحور الشيعي الراديكالي، الدول السنوية البراغماتية، تيار الإخوان المسلمين، والدفق السلفي الجهادي). تشارك القوى الدولية أيضًا في هذا الصراع، وتلعب إسرائيل أيضًا دورًا غير مباشر. داخل الدول نفسها - بين الأنظمة والجمهور. في قلب هذا الصراع، توجد المشكلات الأساسية في المنطقة، والتي اشتدت على مدار عقد من الاضطرابات الإقليمية (البطالة والفساد وعدم المساواة والاعتماد المفرط على النفط والمساعدات الخارجية). خلال العام الماضي، ازدادت حدة المجال المحلي بشكل كبير، واندلعت احتجاجات واسعة النطاق في السودان والجزائر والعراق ولبنان وحتى إيران.

نتيجة للصراع في هذين المجالين، تواجه جميع أنظمة الشرق الأوسط تحديات لاستقرارها. في أحد طرفي الطيف توجد دول ظلت في حالة حرب - اليمن وليبيا وسوريا. في الطرف الآخر توجد دول كانت مستقرة نسبيًا، رغم أن استقرارها هُشَّ في الوسط، الدول التي اندلعت فيها الاحتجاجات المدنية استجابةً للمشاكل الأساسية المستمرة - السودان والجزائر والعراق ولبنان وإيران. المظاهرات في العراق ولبنان جديرة بالملاحظة بشكل خاص، لأنها تتجاوز الانقسامات العرقية وتعكس المشاعر المعادية لإيران السائدة بين جزء كبير من المتظاهرين. في الوقت نفسه، فإن مقتل سليمان من شأنه أن يزيد المشاعر المعادية لأميركا.

إسرائيل هي جهة فاعلة إقليمية رائدة تعمل على الحد من تأثير المحور الشيعي المتطرف، ولتحقيق هذه الغاية تحافظ على تعاون متزايد مع الدول السنوية البراغماتية. على الرغم من أن الصراع مع إسرائيل يظل موضوعًا حساسًا بين الجماهير في جميع أنحاء المنطقة، إلا أنه ليس قضية مركزية تشغل بال الأنظمة. ومع ذلك، بعد 25 سنة من توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن، تدهورت العلاقات الثنائية إلى مستوى الأزمة، وهو الوضع الذي يتطلب اهتمام إسرائيل الفوري.

كنتيجة للصراع بين أربع معسكرات داخل المنطقة وصراعات داخلية مماثلة، تواجه كل أنظمة الشرق الأوسط تحديات لاستقرارها

الفصل الثالث يتناول إيران، التي تقود المحور الشيعي المتطرف وتشكل أخطر تهديد لأمن



إسرائيل. من بين معسكرات المنطقة، هذا المعسكر هو الأكثر تنظيمًا وتماسكًا، ويستخدم مجموعة متنوعة من وسائل التأثير السياسية والعسكرية، ويعمل في العديد من الساحات، ويتقدم في جهوده لإنشاء منطقة إقليمية مختلفة مؤيدة لإيران والنظام الإقليمي المناهض للغرب.

تميز عام 2019 بالجرأة الإيرانية في القضية النووية وفي النشاط الإقليمي، وعلى مدار العام اشتدت المواجهة مع الولايات المتحدة. في السنة الأولى بعد انسحاب الولايات المتحدة من الصفقة النووية في أيار/ مايو 2018، التزمت إيران بالتزاماتها وفقًا للاتفاقية، لكن في عام 2019 تغيرت سياستها وبدأت، بحذر تدريجي، في الابتعاد عن هذه الالتزامات. بالإضافة إلى ذلك، قامت إيران بنشاط عسكري استفزازي في الشرق الأوسط ضد حلفاء الولايات المتحدة، تميز بشكل خاص بالهجوم على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية وضد الولايات المتحدة نفسها، في إسقاط الطائرة الأمريكية دون طيار وتوجيه عملائها في العراق إلى مهاجمة قواعد الولايات المتحدة واقتحام السفارة في بغداد. منذ عام 2018، كانت إيران وإسرائيل في مواجهة مباشرة ولكن محدودة، والتي شهدت هذا العام خسائر إيرانية في سوريا.

بالتوازي مع ذلك، واصلت إيران تعزيزها العسكري في سوريا والعراق ولبنان واليمن، بهدف تعميق نفوذها وتقليص النفوذ الأميركي وإنشاء قواعد للنشاط المحتمل لمهاجمة إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

لمثل هذا النشاط، تعتمد إيران على القوى المحلية التي تمكنها من حرية عملها (العسكرية وغيرها) - أولاً وقبل كل شيء حزب الله في لبنان والنظام السوري، إلى جانب الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في سوريا والعراق ولبنان والحوثيين في اليمن. في الساحة الفلسطينية، يستمر الدعم الإيراني للجهاد الإسلامي وحماس، ويتجلى ذلك في التمويل والمعرفة التكنولوجية لإنتاج الصواريخ والقذائف والأسلحة الإضافية.

بعد مقتل سليمان، اختارت إيران ردًا محدودًا لن يؤدي إلى صراع واسع النطاق مع الولايات المتحدة. كان سليمان نفسه هو الذي قام بتنسيق تحليل وتخطيط الأعمال من هذا النوع في المنطقة، وسيطر على روابط إيران مع وكلائها في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، واجهت إيران أزمة داخلية بعد سقوط الطائرة الأوكرانية. ومع ذلك، من السابق لأوانه تقييم كيف سيؤثر موت سليمان على تصميم ووقاحة إيران، كما كان واضحًا في الأشهر الأخيرة من عام 2019، بقيادة قدراتها ضد إسرائيل ومشروع حزب الله الصاروخي.

فيما يتعلق بالقضية النووية، وصل الطرفان إلى طريق مسدود: ليس لدى الولايات المتحدة إستراتيجية طويلة الأجل سوى مواصلة العقوبات الاقتصادية والسعي للتوصل إلى اتفاق لم يتم تحديد معاييرهِ. الأوروبيون قلقون بشأن التصعيد ويفضلون وصف تصرفات إيران المتحدية بأنها بسيطة؛ وإيران نفسها لا تنوي العودة إلى المفاوضات إذا لم تتم تلبية مطالبها المتعلقة بالعقوبات، واستمرت في دفع عجلة مشروعها النووي. بالنسبة لإسرائيل في عام 2020، فإن المشكلة الرئيسية هي تقصير الوقت اللازم لإيران لوصولها للأسلحة النووية، إذا قررت ذلك. يشكل الوضع السياسي لترامب وطبيعة سلوكه في عام الانتخابات خطراً إضافياً على إسرائيل - احتمال حدوث انفراج في المفاوضات حول اتفاق نووي جديد يتم تقديمه ظاهرياً على أنه اتفاق محسّن، لكنه لن يعزز مصالح إسرائيل. لكن في ضوء مقتل سليمان، فإن احتمالات هذا التطور ضئيلة.

وفقاً لعدد من المؤشرات، يبدو أنه على الرغم من استمرار الحالة الاقتصادية الصعبة، فإن الاقتصاد الإيراني في طريقه إلى تحقيق الاستقرار والتكيف مع نظام العقوبات. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام من الاقتصاد الكلي لم تحسّن حياة المواطنين الذين انضموا إلى الاحتجاجات العامة العنيفة في تشرين الثاني/ نوفمبر، والتي ركزت على القضية الاقتصادية وأبرزت الكراهية تجاه النظام. كما في الماضي، نجح النظام في قمع الاحتجاجات، مستخدماً تدابير قمعية تسببت في خسائر فادحة في الأرواح (بمئات القتلى) واعتقالات واسعة النطاق.

يتمثل التحدي الرئيسي لإسرائيل في مواجهة إيران في العام المقبل في صياغة إستراتيجية تمكن من استخدام القوة في ساحات مختلفة وأبعاد مختلفة، دون أن تؤدي إلى صدام واسع النطاق مع إيران أو إلى الحرب في لبنان، مع الحفاظ على التنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة.

في الوقت نفسه، يجب على إسرائيل تطوير خيار موثوق به لممارسة القوة المباشرة ضد إيران، وصياغة تفاهات مع الولايات المتحدة حول ثلاثة سيناريوهات إشكالية: الأولى هي إعادة فتح المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، والتي قد تنتهي بترك إيران مع القدرة على تخصيب اليورانيوم، دون تنازل إيراني كبير في المقابل؛ والثاني هو التصعيد العسكري بين إسرائيل وإيران. والثالث هو التقدم في البرنامج النووي الإيراني، بينما يستمر في تجميع المواد الانشطارية والوصول إلى مستويات أعلى من التخصيب، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض كبير في الوقت اللازم لوصول محتمل للأسلحة النووية.



فيما يتعلق بهذه القضايا المركزية الثلاث، يمكن أن تنشأ فجوات بين مصالح إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة، وبين الرئيس ترامب بشكل خاص.

الحلبة الشمالية: نحو صراع واسع النطاق

الفصل الرابع يناقش الساحة الشمالية، التي تشكل أهم تهديد عسكري تقليدي لإسرائيل. يأتي هذا التهديد من إيران ووكلائها: أولاً وقبل كل شيء حزب الله في لبنان. نظام الأسد والقوات شبه العسكرية العاملة في سوريا والعراق تحت إشراف إيراني؛ والقوات الإيرانية (وكذلك قوات حزب الله) الناشطة في المجال السوري. في سوريا، يتم أيضاً نشر القدرات التشغيلية الروسية المتقدمة، مما قد يؤدي - إذا قررت روسيا ذلك - إلى تقييد حرية إسرائيل في العمليات في لبنان وسوريا.

أصبحت إستراتيجية إسرائيل في هذه الساحة في السنوات الأخيرة تُعرف باسم "الحملة ما بين الحروب". أدى التحليل الصحيح للوضع في مختلف المجالات إلى تقييم القيادة السياسية والقيادة العسكرية العليا بأن الإدارة السليمة لمخاطر التصعيد تمكّن إسرائيل من ممارسة القوة من أجل الحد من التهديدات القائمة والناشئة، دون أن تؤدي إلى نزاع واسع النطاق، لا تريده إسرائيل.

دفع هذا التقييم السليم إلى استمرار النشاط التشغيلي الجريء والابداعي والذي تضمن منذ عام 2013 مئات الضربات على سلسلة من الأهداف في الأراضي السورية وفي مساح إضافية. كان هذا النشاط موجهاً بشكل أساسي ضد نقل الأسلحة المتقدمة إلى حزب الله، وكذلك خلال العامين الماضيين ضد الجهود العسكرية الإيرانية لزيادة التعزيز بسوريا وجهودها لإنشاء جسر بري من إيران عبر العراق وسوريا إلى لبنان.

خلال عام 2019، أصبح من الواضح أن إيران تستخدم أراضي العراق كمنصة ممكنة لمهاجمة إسرائيل بالصواريخ.

يظهر فحص واسع لهذه الإستراتيجية الإسرائيلية أنها حققت إنجازات مهمة. في حين أنها لم تؤدي إلى إزالة القوات الإيرانية من سوريا (ومن المحتمل أنها لم تكن تهدف إلى تحقيق هذا الهدف الطموح في المقام الأول)، إلا أن هناك دلائل تشير إلى أن معدل تعزيزات إيران قد تباطأ، وأن طبيعة النشر قد تكون أيضاً تأثرت بإجراءات إسرائيل. لم تنجح الجهود المبذولة لمنع نقل الأسلحة إلى حزب الله بشكل كامل، لكن يبدو أنها أبطأت النشاط ومنعت تسليحاً

ضحماً بأسلحة نوعية معينة. ولكن بعد سبع سنوات، يبدو أن التقاء العوامل أدى إلى وضع وصلت فيه قيمة الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية إلى ذروتها، وهي تغلب على الكثير من المخاطر، وقد تؤدي إلى صراع واسع النطاق وحتى إلى حرب.

ما زال حزب الله تحت الردع والضبط، لكنه مصمم على الحفاظ على خطوط حمراء تجاه إسرائيل (منع الهجمات في الأراضي اللبنانية، وكذلك من الواضح أن القتلى بين أعضاء المنظمة في سوريا) وتحويل عدد كبير من الصواريخ حيازتها إلى أسلحة دقيقة.

إن نقل مركز ثقل النشاط المحيط بمشروع الصواريخ الدقيقة من سوريا إلى لبنان يبرز التحدي الذي تواجهه إسرائيل. تم توضيح مخاطر التصعيد بشكل واضح في الأحداث التي وقعت في أواخر آب/ أغسطس وأوائل أيلول/ سبتمبر 2019، خاصة إذا قُتل الإسرائيليون بالصواريخ المضادة للدبابات التي أطلقها حزب الله. مثل هذا التصعيد، إذا تدهور إلى حرب شاملة، فيمكن تحقيقه في سيناريوهين رئيسيين: "حرب لبنانية ثالثة" مع حزب الله فقط في لبنان، والتي ستكون أكثر كثافة وتدميرية من حرب لبنان الثانية؛ و"الحرب الشمالية الأولى" ضد حزب الله في لبنان وكذلك ضد القوات في سوريا والعراق، وربما حتى إيران ودول إضافية. يمكن أن يتطور التصعيد أيضًا إذا هاجمت إيران أهدافًا إسرائيلية ردًا على مقتل سليمان. في هذه السيناريوهات، من المتوقع أن تواجه إسرائيل نيرانًا صاروخية أرض - أرض ضخمة على الجبهة الداخلية، وبعضها سيكون صواريخ موجهة بدقة؛ محاولة تسلل القوات البرية داخل أراضيها؛ وهجومًا إدراكيًا واسعًا لتقويض قدرة الجمهور على التحمل وثقته في القيادة السياسية والعسكرية.

تتطلب مخاطر التصعيد أيضًا من إسرائيل إجراء مناقشة أكثر جوهرية حول الفوائد والمخاطر الإجمالية للجهود المبذولة لمنع عمليات تراكم قدرة العدو التقليدية (على عكس جهود تكديس الأسلحة النووية، حيث يوجد اتفاق واسع على وجوب استخدام القوة لمنعهم، ووفقا لعقيدة بيغن). فيما يتعلق بمشروع الصواريخ الدقيقة، يجب أن يتم نقاش الضرر المحتمل الناجم عن استخدام الأسلحة الدقيقة مقابل الاحتمالات (الدفاعية والهجومية) لاتخاذ إجراءات ضده. في هذا الإطار، ينبغي إجراء مناقشة متعمقة حول فكرة الهجوم الوقائي على حزب الله والتوقيت المناسب لمثل هذه الضربة، في مواجهة التقدم في مشروع الصواريخ الدقيقة.



طرق لمعالجة مشروع الصواريخ الدقيقة

متابعة الحملة بين الحروب - نشاط متزايد لفضح ومهاجمة "مشروع الصواريخ الدقيقة" كجزء من الحملة بين الحروب (في مجموعة متنوعة من الساحات). ومع ذلك، فإن فعالية هذا الاحتمال محدودة، وقد تؤدي إلى تصعيد غير مقصود.

الدفاع - بناء الاستجابة على قدرات الدفاع النشط (أنظمة الدفاع الجوي) والقدرات السلبية (التدريب). لا يمكن أن يوفر هذا الخيار استجابة كاملة، بالنظر إلى نطاق قدرات العدو ونطاقها.

الردع - يستند الردع على قدرات الردع الإسرائيلية وترسيخها في تهديد واضح وصريح فيما يتعلق بتداعيات استخدام الأسلحة الدقيقة. ومع ذلك، فإن هذا الاحتمال ينطوي على قدر كبير من عدم اليقين، ويمكن لعدد الصواريخ الدقيقة أن تحيد الردع، الذي يعتمد إلى حد كبير على سياق النزاع وظروفه.

الضربة الوقائية - بناء الاستجابة على توجيه ضربة واسعة النطاق إلى نظام الأسلحة الدقيقة والبنية التحتية لإنتاجها في بداية الحرب قبل استخدامها. ومع ذلك، يتضمن هذا الخيار الكثير من عدم اليقين، ويعتمد على الاستخبارات الدقيقة وعوامل إضافية.

هجوم وقائي - شن هجوم مفاجئ استباقي على حزب الله، في الوقت الأمثل لإسرائيل. ومع ذلك، فإن نتائج مثل هذا الهجوم، الذي قد يؤدي إلى نشوب حرب (مع احتمال كبير "للحرب الشالية الأولى")، قد يكون من الصعب على إسرائيل.

النظام الفلسطيني: ضعيف وقريب من التصعيد

يناقش الفصل الخامس النظام الفلسطيني الذي ينقسم إلى نظامين فرعيين: السلطة الفلسطينية التي تحكم الضفة الغربية وحماس التي تحكم قطاع غزة. سعت إستراتيجية الحكومة الإسرائيلية على مدار العقد الماضي لإدارة الصراع، إلى عرقلة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. فيما يتعلق بقطاع غزة، فإن إسرائيل (التي تفتقر إلى البديل) قد تصرف في الواقع للحفاظ على حماس ككيان سياسي - وإن كان ضعيفاً - يعمل على كبح جماح الجهات الفاعلة المارقة وتمنعه عن شن هجوم واسع النطاق. في الممارسة العملية، تعمل سياسة إسرائيل في التمييز بين غزة والضفة الغربية ضد المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس.

الأهداف العاجلة للسلطة الفلسطينية هي البقاء وتعزيز حكم فتح وضمّان إرث عباس . فتح، التي تقود السلطة الفلسطينية، هي هدف لانتقادات قاسية، وهي حاضرة حاليًا على شفا معضلة - كيفية التقدم نحو أهدافها دون أن تفقد الإنجازات التي حققتها منذ اتفاقات أوسلو . وبينما تهدد شخصيات بارزة من وقت لآخر داخل السلطة بتفكيك السلطة الفلسطينية و"إعادة المفاتيح" إلى إسرائيل، يبدو من الناحية العملية أن السلطة الفلسطينية حذرة من هذه الخطوة .

يستمر التنسيق بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وجيش الدفاع الإسرائيلي، وفقاً لمصلحة السلطة الفلسطينية في منع اندلاع العنف وفي ضوء رفض عباس الثابت لطريق الإرهاب . هذا على الرغم من استطلاعات الرأي التي تظهر زيادة الدعم بين الجمهور الفلسطيني للنضال العنيف . في هذه الأثناء، تفقد القضية الفلسطينية تدريجياً مركزيتها في الخطاب الإقليمي والدولي .

تحت السطح، تجري منافسة على القيادة الفلسطينية في اليوم التالي لعباس . من المرجح أن تستمر حماس في محاولة الاستيلاء على مؤسسات السلطة الفلسطينية واختراق صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم استغلال رحيل عباس لتعميق نفوذها في الضفة الغربية . لدى إسرائيل القدرة على التقليل إلى الحد الأدنى من الأضرار، بل وتعزيز الفرص بعد رحيل عباس، طالما أنها لا "تتوج" الزعيم القادم، ولكنها تساعد في تعزيز القيادة التي ينتخبها جهاز فتح أو في الانتخابات العامة .

حماس ممزقة بين مسؤوليتها عن حكم قطاع غزة وهويتها كحركة مقاومة . منذ مارس 2018، بعد ثلاث سنوات ونصف من الهدوء النسبي في أعقاب عملية الحافة الواقية، أصبح قطاع غزة على وشك الانهيار، على الرغم من أن إسرائيل وحماس غير مهتمين بالتصعيد .

قدمت قيادة حماس في غزة لإسرائيل خيار التصعيد أو الترتيب . وقد مكّن ذلك من الاتفاق المحدود مع إسرائيل والذي يتضمن السماح بدخول الأموال القطرية إلى غزة، في مقابل الالتزام بتقليص "المقاومة الشعبية" على طول السياج . جنباً إلى جنب، يشدد قادة حماس ردعهم العسكري ضد إسرائيل - المنظمة تطلق نيران الصواريخ استجابة للنشاط العسكري الإسرائيلي وكأداة للضغط على إسرائيل في المفاوضات، من أجل تخفيف الوضع



المدني في غزة. مصر لها دور مركزي في تحقيق الاستقرار في غزة، وقد وضعت نفسها كوسيط حصري بين إسرائيل وحماس والجهاد الإسلامي.

إن البديل المفضل والأكثر جدوى لدفع المصالح الأمنية لإسرائيل هو وقف إطلاق النار على المدى الطويل بين إسرائيل وحماس، والذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية. يشمل وقف إطلاق النار من هذا النوع (في شكل "ترتيب") التخفيف بشكل كبير من إغلاق قطاع غزة وتطوير مشاريع البنية التحتية. إذا لم تتوصل إسرائيل وحماس إلى تفاهات مطولة لوقف إطلاق نار مطبق، ستزداد احتمالية نشوب صراع عسكري واسع النطاق في قطاع غزة.

من المؤكد أن أي ترتيب بعد صراع عسكري واسع النطاق سيسمح لإسرائيل بالحصول على وقف لإطلاق النار من موقع أكثر فائدة ومع قوة ردع تجاه حماس، ولكن على حساب الكثير من الأضرار والخسائر. علاوة على ذلك، من المشكوك فيه ما إذا كانت ستمنح إسرائيل ظروف تفاوض أفضل نحو ترتيب أكثر مما يمكن تحقيقه اليوم. من بين البدائل المعروضة أمام إسرائيل، لا توجد وسيلة لمنع الحشد العسكري من قبل حماس أو الجهاد الإسلامي مع مرور الوقت، لكن الترتيب يتيح تحسين الوضع الأمني في محيط غزة والاهتمام بالوضع الإنساني في قطاع غزة.

إن عواقب المحنة الاستراتيجية في النظام الفلسطيني لا تعود بالنفع على إسرائيل، وهناك احتمال متزايد للتصعيد في قطاع غزة والضفة الغربية. ومع ذلك، فإن الوضع الحالي يُمكن إسرائيل من تشكيل بنية مواتية أكثر للعلاقات مع الفلسطينيين، حتى دون اتفاق شامل، وتعزيز الفصل السياسي والإقليمي والديمقراطي وكيان فلسطيني مستقل ومميز في الضفة الغربية. هذا، إلى جانب خطوات محدودة بشأن ترتيبات في قطاع غزة، سيمكن على الأقل من تأجيل الصراع في المستقبل. تحقيقًا لهذه الغاية، يجب على إسرائيل أن تعمل على قناتين:

الأولى هي تقوية السلطة الفلسطينية ككيان شرعي وحيد لاتفاق مستقبلي، وتحديد هدف سياسي لتحقيق ترتيبات انتقالية من شأنها أن تشكل الفصل وتضع الشروط لواقع مستقبلي لدولتين على أساس خطة معهد دراسات الأمن القومي (INSS)، إطار استراتيجي للساحة الإسرائيلية الفلسطينية.

والثاني هو رؤية حماس باعتبارها الكيان المسؤول مؤقتاً عن قطاع غزة وتحقيق وقف إطلاق نار مطول معها، في مقابل الحصول على فوائد اقتصادية كبيرة.

وفيما يلي عرض أكثر توسعاً للنظام الفلسطيني بقلم أودي ديكل، عائدكورتنس ونوعا شوتسرمان

النظام الفلسطيني: ضعيف وقريب من التصعيد

لمحة

- التحديات المتزايدة للنظام الفلسطيني المنقسم • توقع اليوم التالي لعباس وخطة ترامب • تزايد مخاطر التصعيد في غزة تزيد الحاجة إلى التوصل إلى ترتيب مع حماس

توصيات

اعتماد خطة معهد INSS للساحة الفلسطينية • اتخاذ خطوات الفصل الأولية وتعزيز السلطة الفلسطينية • الحصول على مساعدة مصرية لتحقيق الاستقرار في قطاع غزة • بناء آليات لمنع التعزيز العسكري الفلسطيني

نظام مقسم

النظام الفلسطيني مقسم إلى نظامين فرعيين - السلطة الفلسطينية، التي تحكم الضفة الغربية، وحماس، التي تحكم قطاع غزة. على الرغم من أن فكرة المصالحة الفلسطينية الداخلية كانت مطروحة منذ وقت طويل وتتمتع بدعم شعبي واسع، فمن غير المرجح أن تتحقق طالما ظل محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية. يطالب عباس باستمرار بتفكيك الجناح العسكري لحركة حماس وتحقيق رؤية "سلطة واحدة، قانون واحد، سلاح واحد". تعارض حماس بشدة هذا المطلب.

تتنافس القيادتان الفلسطينيتان مع بعضهما البعض، وتواجهان صعوبة في تعزيز شرعيتها في الأرض الخاضعة لسيطرتها، ومشغولتان بالقضايا الملحة. تأخذ حماس المبادرة وتعتمد على مواقف خلاقة وتتبع "مقاومة" نشطة ضد إسرائيل - شعبية وعسكرية - بينما تحاول تجنب التصعيد الذي يؤدي إلى حملة واسعة النطاق.

ومع ذلك، تخضع المنظمة لضغوط داخلية بسبب عجزها عن توفير الاحتياجات الأساسية لسكان غزة. ضعفت السلطة الفلسطينية بالمثل، سواء على المستوى السياسي أو في الرأي العام، وتعاني من أزمة اقتصادية حادة.



السلطة الفلسطينية

الأهداف العاجلة للسلطة الفلسطينية هي البقاء وتوطيد حكم فتح وضمان إرث عباس. تقف السلطة الفلسطينية حاليًا على عاتق معضلة - كيفية التقدم نحو أهدافها دون أن تفقد الإنجازات التي حققتها منذ اتفاقات أوسلو. بينما تهدد شخصيات بارزة في السلطة من وقت لآخر بتفكيك السلطة الفلسطينية و"إعادة المفاتيح" إلى إسرائيل. يبدو من الناحية العملية أن السلطة الفلسطينية حذرة من مثل هذه الخطوة.

التحدي الاقتصادي هو القضية المركزية. في أوائل عام 2019، أعلنت السلطة الفلسطينية أنها ستتوقف عن تلقي إيرادات الضرائب التي تجمعها إسرائيل، عقب قرار الحكومة الإسرائيلية بخصم المبلغ الذي تم تحويله إلى أسر السجناء والإرهابيين الذين قُتلوا أثناء القتال ("الشهداء").

تشكل أموال الضرائب من إسرائيل جزءًا كبيرًا من إجمالي دخل السلطة الفلسطينية وجزءًا من ناتجها المحلي الإجمالي. في حين أن هناك دعوات في السلطة الفلسطينية لقطع علاقتها المالية بإسرائيل تمامًا، فهي غير قابلة للتطبيق نظرًا لاعتماد السلطة الفلسطينية على إسرائيل فيما يتعلق بالتوظيف والتجارة: معظم الصادرات من السلطة الفلسطينية مخصصة لإسرائيل، ويعمل عُشر القوة العاملة في إسرائيل.

ومما يضاعف هذا الاعتماد الإشكالي انخفاض التمويل الأميركي والأونروا، والصعوبات في الحصول على مساعدة مالية خارجية من مصادر أخرى، ولاسيما الدول العربية. في محاولة لتخفيف حدة الأزمة الوشيكّة، وضعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية حلاً مؤقتًا لتحويل الأموال التي من شأنها أن تمكّن السلطة الفلسطينية من مواجهة 2019 بهدوء نسبي. ومع ذلك، أمام هذه المحنة المالية، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى خفض الرواتب إلى النصف وخفض النفقات.

إن العاملين في القطاع العام - والذين يشكلون قطاع التوظيف الكبير - هم الضحايا الرئيسيون، بما في ذلك أعضاء الأجهزة الأمنية، والتي هي مسؤولة إلى حد كبير عن الاستقرار الحالي في الضفة الغربية. إلى جانب الصعوبات الاقتصادية، تواجه الأجهزة الأمنية سكانًا يتحدون دورهم كمنفذين للقانون والنظام، بينما وصلت ثقة الجمهور العام في السلطة الفلسطينية إلى نقطة منخفضة، في ضوء فشل الأداء والفساد.

وفي الوقت نفسه، يستمر التنسيق بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وقوات الدفاع الإسرائيلية، وفقاً لمصلحة السلطة الفلسطينية في منع اندلاع العنف، وفي ضوء رفض عباس الثابت لطريق الإرهاب. هذا على الرغم من استطلاعات الرأي التي تظهر زيادة الدعم بين الجمهور الفلسطيني للنضال العنيف.

إن قدرة السلطة الفلسطينية على تحدي إسرائيل، من خلال فك الارتباط الاقتصادي ووقف التنسيق الأمني أو من خلال النضال السياسي في المنتديات الدولية، محدودة. علاوة على ذلك، فإن القضية الفلسطينية تفقد تدريجياً مركزيتها وأهميتها في الخطاب الإقليمي والدولي. في الواقع، تفخر إسرائيل بإقامة شراكات علنية وسرية مع الدول العربية التي كانت تمجد في السابق النضال الفلسطيني. في حين لا تزال السلطة الفلسطينية معترف بها كممثل فلسطيني رسمي و رابط يربط الفلسطينيين بالمجتمع الدولي عمومًا والعالم العربي بشكل خاص، فإن تأثيرها قد انحسر، حيث تم إحالة القضية الفلسطينية إلى الخطوط الجانبية.

الدالة ونظرة إلى المستقبل

على الرغم من قيادة محمود عباس بلا منازعة كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحركة فتح، فإن عمره وصحته يستلزمان التطلع إلى المستقبل. تحت السطح، تجري المنافسة على القيادة في اليوم التالي لعباس، مما قد يؤدي إلى أحد السيناريوهات التالية: فصل السلطات بين المناصب الثلاثة (رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس حركة فتح) وانتخاب قيادة جماعية (احتمال متوسط مرتفع).

انتخاب زعيم واحد من فتح من قبل اللجنة المركزية وريث لعباس (احتمال متوسط مرتفع).

انهيار السلطة الفلسطينية وتعزيز مؤسسات العشائر القبلية والقيادة الإقليمية في مكانها (احتمال ضعيف).

ظهور بديل سياسي للقيادة الحالية. هذا السيناريو غير مرجح للغاية، على الرغم من وجود علامات على أن بعض الجمهور يبحث عن مسار جديد.

أدت قضية الخلافة، إضافة إلى فقدان القيادة للشرعية في نظر الجمهور، لعباس ورفاقه إلى تشجيع الانتخابات في الأشهر المقبلة على مرحلتين، أولاً بالنسبة للمجلس التشريعي، وفقاً



للنظام النسبي، ثم للرئاسة. لقد أعربت حماس والفصائل الأخرى عن موافقتها من حيث المبدأ على فكرة الانتخابات، لكنهم يعارضون قانون الانتخابات (المعدل من قبل عباس في عام 2007)، والذي يشترط إجراء انتخابات بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقات التي وقعتها.

يبدو أن الأطراف سوف تشارك في "لعبة إلقاء اللوم" من أجل إسناد المسؤولية عن عدم إجراء الانتخابات إلى الجانب الآخر. على أي حال، من المرجح أن تواصل حماس محاولة الاستيلاء على مؤسسات السلطة الفلسطينية واختراق صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، ثم استغلال رحيل عباس للمطالبة بالشراسة في القيادة الفلسطينية وتعميق نفوذها في الضفة الغربية.

لدى إسرائيل القدرة على تقليل الضرر عن طريق عرقلة حركة حماس في الضفة الغربية وحتى تعزيز الفرص بعد رحيل عباس، طالما أنها لا "تتوج" الزعيم القادم، ولكنها تساعد في تعزيز القيادة التي ينتخبها جهاز فتح أو في الانتخابات العامة.

حماس في قطاع غزة

إن حماس ممزقة بين مسؤوليتها عن إدارة قطاع غزة وهويتها كحركة مقاومة، وفي هذا السياق تواجه تحديات على ثلاثة مستويات:

الأول هو أن حماس نفسها منقسمة إلى مجموعات لا توافق على المسائل الأساسية، مثل دعم العلاقات مع مصر مقابل دعم إيران؛ والدعم لترتيب محدود مع إسرائيل بشأن وقف إطلاق النار، مقابل دعم المقاومة المسلحة. وبالتالي، فإن القيادة تواجه صعوبة في اتخاذ التدابير المهمة. المستوى الثاني هو صعوبة أو عدم الرغبة في كبح جماح منظمات المقاومة الأخرى في غزة بالقوة (المنظمات "المارقة")، والتي تتأثر بمصالح أخرى. المستوى الثالث هو أن حماس نفسها أصبحت هدفاً للنقد الشعبي المتزايد بسبب الحكم غير الكفء.

ومع ذلك، في عام 2019، أظهرت حماس قدرة على قمع الاحتجاجات الاجتماعية بشكل فعال، وتوجيه الغضب تجاه إسرائيل.

منذ آذار/ مارس 2018، كان قطاع غزة على وشك اندلاع الحرب، رغم أن إسرائيل وحماس غير مهتمين بالتصعيد. قدمت قيادة حماس في غزة لإسرائيل إنذاراً بالتصعيد أو الترتيب؛ وقد مكّن ذلك من الاتفاق المحدود مع إسرائيل والذي يشمل الأموال القطرية القادمة إلى

غزة، في مقابل الالتزام بتقليل "المقاومة الشعبية" على طول السياج. جنباً إلى جنب، يشدد قادة حماس ردهم العسكري ضد إسرائيل - تطلق المنظمة نيرانها الصاروخية رداً على النشاط العسكري الإسرائيلي وبصفة رئيسية كأداة للضغط على إسرائيل في المفاوضات، من أجل تخفيف الوضع المدني في غزة.

الدالة ونظرة إلى المستقبل

هناك عدة بدائل لسياسة إسرائيل تجاه حماس وقطاع غزة:

الوصول إلى تفاهات مع حماس من خلال وساطة مصرية والاتفاق على وقف إطلاق نار مطول، مقابل تخفيف إغلاق غزة بشكل كبير.

تهيئة الظروف للمصالحة الفلسطينية الداخلية كوسيلة لاستعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة (بديل ليس في أيدي إسرائيل).

استمرار السياسة الحالية لإدارة الصراع، مع التكيف مع التغيرات في الوضع.

فصل غزة تمامًا عن إسرائيل والضفة الغربية.

شن حملة عسكرية هزيمة الأجنحة العسكرية لحماس والجهاد الإسلامي.

البديل المفضل والأكثر جدوى هو وقف إطلاق النار على المدى الطويل بين إسرائيل وحماس، يتم التوصل إليه بوساطة مصرية، ويفضل أن يكون ذلك بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية - على الرغم من أن احتمال حدوث ذلك ضئيل - والذي سوف يتضمن تخفيفاً كبيراً لإغلاق قطاع غزة وتطوير مشاريع البنية التحتية. في ظل الظروف الحالية، يبدو أن حملة عسكرية واسعة النطاق لن تمنح إسرائيل ميزة تفاوضية محددة أو ظرفاً تفاوضياً أفضل مما يمكن تحقيقه اليوم، بل هناك خطر انهيار القدرة الحكومية في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، لن يؤدي التحرك العسكري من هذا النوع إلى حل ضد التعزيز العسكري لحماس والجهاد الإسلامي.

في هذا السياق، تلعب مصر دوراً رئيسياً في تحقيق الاستقرار في غزة، وقد وضعت نفسها كوسيط حصري بين إسرائيل وحماس والجهاد الإسلامي. تحاول القاهرة بلطف الموازنة بين المصالح المتعارضة: فهي تسعى من ناحية إلى التوصل إلى ترتيب مطول ووقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس - دون الانخراط في مسؤولية غزة والتورط فيها - من أجل



تعزير الاستقرار والأمن اللذين يسهمان في إحياء السياحة في سيناء والمشاريع الاقتصادية في شمال سيناء. من ناحية أخرى، لا ترى حماس جزءاً من حل دائم، وهي مهتمة بعودة السلطة إلى السلطة في غزة.

في الوقت نفسه، تعمل القاهرة على منع مشاركة الفاعلين السياسيين الآخرين في غزة، وخاصة منافسيها القطريين والترك والإيرانيين.

التحديات الرئيسية لإسرائيل

لإسرائيل تأثير كبير على النظام الفلسطيني. تشير أفعالها إلى أنه في الممارسة العملية، اختارت إضعاف السلطة الفلسطينية وإثارة الشكوك حول كونها "شريكة" لاتفاق، على الرغم من أن السلطة الفلسطينية تحتفظ بالتنسيق الأمني مع إسرائيل وتسمح للجيش الإسرائيلي بحرية عملية في الضفة الغربية.

كان نهج الحكومة الإسرائيلية على مدى العقد الماضي هو استنزاف الوقت، وبالتالي تأجيل إقامة دولة فلسطينية لأطول فترة ممكنة. مع فكرة أن "الوقت يقف إلى جانب إسرائيل" في الساحة الفلسطينية، الهدف من هذه السياسة - في غياب بديل - هو الحفاظ على حماس ككيان سياسي ضعيف يعوق الجهات الفاعلة المارقة وممنوع من شن هجوم واسع النطاق.

في الممارسة العملية، تتطلب سياسة إسرائيل لإدارة الصراع التمييز بين غزة والضفة الغربية، وبالتالي العمل ضمناً لمنع تقدم المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس. يمكن أن تؤدي إستراتيجية ترسيخ الانقسام بين النظامين الفرعيين إلى زيادة الفوضى، خاصة إذا ترعرع الوضع بعد رحيل عباس وإذا تفاقمت المشاكل الأساسية لقطاع غزة.

هذا وقت صعب للفكرة الوطنية الفلسطينية. من ناحية، تواصل السلطة الفلسطينية التمسك بحل الدولتين، بينما من ناحية أخرى، بين الشباب الفلسطيني، هناك أصوات أكثر وأكثر تدعو إلى وضع أولويات جديدة تركز على التخلي عن مبدأ الدولتين، وبدلاً من ذلك تتبنى فكرة "دولة لجميع مواطنيها" تمنح الحقوق المدنية المتساوية للفلسطينيين في دولة إسرائيل.

يمكن لهذه الأصوات أن تتعزز بعد تحقيق واحد أو أكثر من السيناريوهات التالية: إذا وجدت السلطة الفلسطينية نفسها خاضعة للخلاف على خلافة عباس أو وقعت في أزمة اقتصادية وإنسانية حادة؛ إذا اتبعت إسرائيل إجراءات الضم في الضفة الغربية؛ أو إذا تم

إصدار خطة الرئيس ترامب للتوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني ولا تتعلق بدولة فلسطينية أو تتضمن الاعتراف بالضم الإسرائيلي.

في عام 2020، من المتوقع أن تواصل حماس تنظيم مظاهرات ضد إسرائيل وارتكاب حوادث عنيفة على طول الحدود من أجل الوصول إلى تفاهات محسنة للاتفاق، بما في ذلك إزالة "الحصار" وبرامج لإعادة الإعمار والبنية التحتية الجديدة في غزة، مع التركيز في ميناء بحري. في المقابل، ستوافق حماس على وقف إطلاق نار مطول وشامل.

في إطار اتفاق واسع وفي مقابل الإفراج الشامل عن السجناء المحتجزين لدى إسرائيل، من الممكن أن توافق على إطلاق سراح المدنيين الإسرائيليين وجث الجنود الإسرائيليين. ومع ذلك، لن تتخلي حماس عن جهودها لتطوير وصيانة وسائل الكفاح التي تحت تصرفها (من الطائرات المتفجرة والطائرات دون طيار إلى الصواريخ، الطائرات دون طيار، والأنفاق) - التي تهدف إلى ردع إسرائيل عن الحملات العسكرية في غزة والضغط عليها كجزء من المفاوضات بوساطة مصرية للتوصل إلى اتفاق. في هذا السياق، يمكن اعتبار إجماع حماس عن الانضمام إلى الجهاد الإسلامي في التصعيد مع إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 على أنه يعكس اهتمامها بالوصول لاتفاق.

إذا لم تتوصل إسرائيل وحماس إلى تفاهات مطولة لوقف إطلاق النار وتنفيذهما، فإن احتمال نشوب صراع عسكري واسع النطاق في قطاع غزة سيزداد - في شكل تصعيد غير مرغوب فيه يتعارض مع مصالح الجانبين (كما هو الحال مع عملية حافة الحماية في صيف عام 2014). سيكون هدف إسرائيل في أي عملية عسكرية التسبب في أضرار جسيمة للأجنحة العسكرية لحماس والجهاد الإسلامي إلى حد تفكيكها، مع ترك حماس في مكانها كسلطة حكم فاعلة وتجنب سيناريو تتولى فيه إحدى المنظمات السلفية المارقة السيطرة أو ينجرف الجيش الإسرائيلي إلى استئناف السيطرة على غزة.

في حين أن جيش الدفاع الإسرائيلي مستعد للقيام بعمل عسكري واسع النطاق في غزة، فإنه ليس من الواضح ما ستكون عليه استراتيجية الخروج. على الرغم من أن جيش الدفاع الإسرائيلي سيسعى إلى سحب جميع قواته فور انتهاء الحملة، إلا أن استقرار القطاع في اليوم التالي للحملة لا يزال مسألة مفتوحة. في هذه الحالة، هناك سيناريوهان محتملان:

الأول هو إنجاز عسكري واضح لإسرائيل، ينطوي على خسائر فادحة، يتبعه وضع ترتيب



مماثل في جوهره لما ترغب حماس في الاتفاق عليه اليوم. والثاني هو الإطاحة بحماس، سواء عن قصد أم لا، تاركاً فراغاً في الحكم في غزة من شأنه أن يؤدي إلى فوضى قد تعيد إسرائيل إلى قطاع غزة.

توصيات للسياسة الإسرائيلية

كانت المشكلة الفلسطينية ولا تزال على عتبة إسرائيل. إن عواقب المحنة الاستراتيجية في النظام الفلسطيني لا تفيده إسرائيل، وتزيد من احتمال التصعيد في قطاع غزة والضفة الغربية. ومع ذلك، فإن الوضع الحالي يمكن إسرائيل من تشكيل بنية أكثر ملاءمة للعلاقات مع الفلسطينيين، حتى من دون اتفاق شامل، من خلال تعزيز الفصل السياسي والإقليمي والديمقراطي وكيان فلسطيني مستقل ومميز في الضفة الغربية، إلى جانب خطوات محدودة من أجل ترتيبات في قطاع غزة من شأنها أن تتيح على الأقل تأجيل الصراع في المستقبل. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب على إسرائيل أن تعمل على قناتين:

الأولى، هي تقوية السلطة الفلسطينية ككيان شرعي وحيد لاتفاق مستقبلي، مع تعزيزها كسلطة مسؤولة وعاملة ومستقرة وتعزيز النمو الاقتصادي. يجب على إسرائيل أن تضع هدفاً سياسياً لتحقيق ترتيبات انتقالية من شأنها تشكيل الانفصال وتحديد الظروف لواقع مستقبلي لدولتين، على أساس خطة معهد INSS، إطار استراتيجي للساحة الإسرائيلية الفلسطينية.

والثانية هي رؤية حماس كياناً مسؤولاً مؤقتاً عن قطاع غزة وتحقيق وقف إطلاق نار مطول معها، في مقابل تخفيف الحصار بشكل كبير؛ وبالتوازي مع ذلك، الحفاظ على التنسيق الوثيق مع مصر والأمم المتحدة أو المجموعة الرباعية لدفع المشاريع الإنسانية الحيوية في غزة، بمساعدة المجتمع الدولي.

صاغت إدارة ترامب حلاً مختلفاً عن الحلول التي أثارها الإدارات السابقة، بما في ذلك انخفاض في مركزية حل الدولتين وتغيير النهج نحو عدم شرعية المستوطنات. ليس من الواضح ما إذا كان سيتم إعلان الخطة ومتى سيتم الإعلان عنها، ولكن على أي حال، من المحتمل أن ترفضها القيادة الفلسطينية والأردن، وستقابلها شكوك وتحفظات من قبل بقية الدول العربية.

في المقابل، من المرجح أن تقبل الحكومة الإسرائيلية مبادئ الخطة. يخدم الأساس المنطقي

للخطة، التي تنص على أنه لا يمكن تجاهل الواقع على أرض الواقع، مصالح إسرائيل كدليل للمفاوضات المستقبلية ولتشجيع الاعتراف الفلسطيني بحقيقة أن الوقت ليس في صالحهم.

يجب على الحكومة الإسرائيلية استخدام الخطة من أجل المساعدة في خلق واقع لكيانين سياسيين متميزين - ليس عن طريق وصف السلطة الفلسطينية بأنها معارضة للسلام، ولكن من خلال دمجها كشريك ضروري في عملية الانفصال التدريجي في الضفة الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، في السنوات الأخيرة، تم إعداد أرضية تشريعية في إسرائيل لضم المستوطنات في الضفة الغربية، للانضمام إلى وعد رئيس الوزراء نتنياهو بضم وادي الأردن. يشير ضم الضفة الغربية بأكملها أو جزء منها إلى تغيير في الرؤية الأساسية لدولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية آمنة وأخلاقية ذات حدود معترف بها وشرعية دولية. من المرجح أن تواجه خطوات الضم الإسرائيلية معارضة فلسطينية ودولية شديدة. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تضر الخطوات في هذا الاتجاه بعلاقات إسرائيل بالأردن ومصر، وتؤدي إلى تصاعد العنف والإرهاب، وإلى إنهاء التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية. لذلك، يجب تجنب خطوات الضم، حتى لو تم تسهيلها بواسطة خطة ترامب.

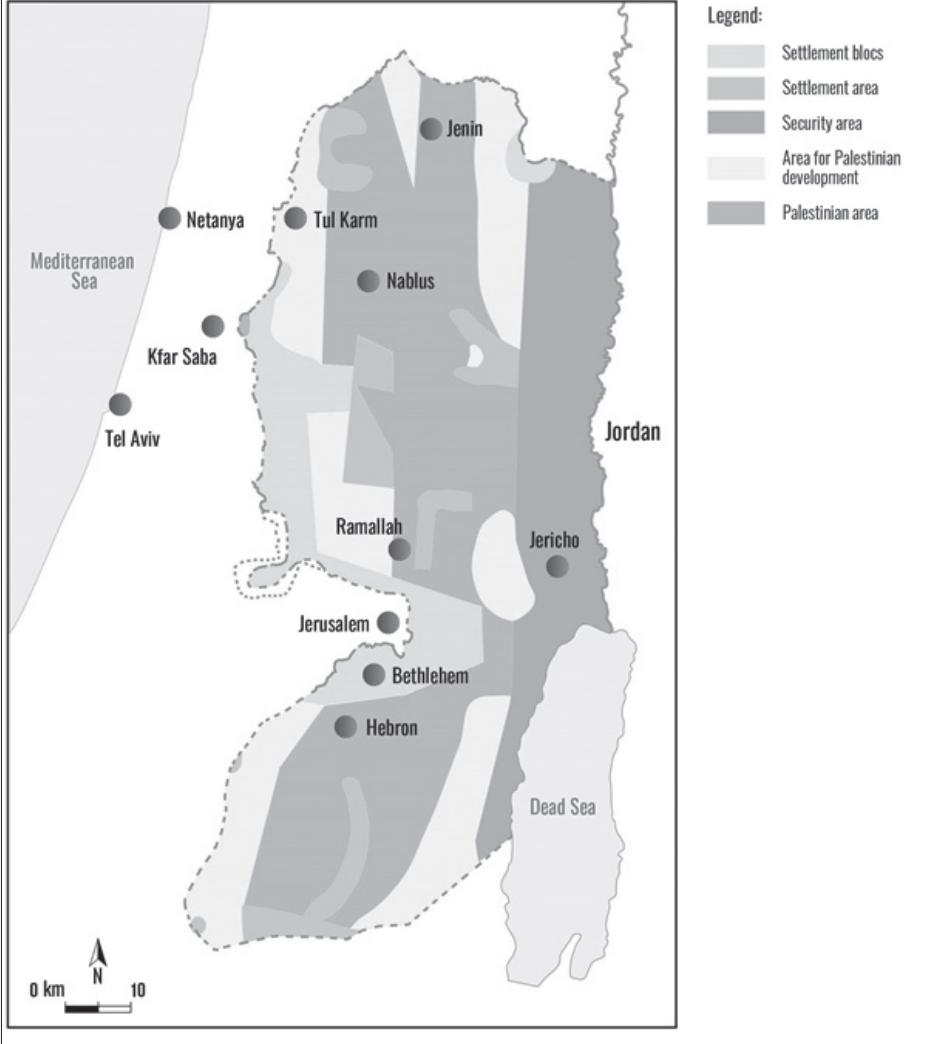
فيما يتعلق بالعلاقات مع الأردن، تعتبر المملكة إسرائيل مسؤولة عن الجمود السياسي وخطة ترامب المنحازة لصالحها. معظم الجمهور الأردني مقتنع بأن اليمين الإسرائيلي يرى أن الأردن وطن بديل للفلسطينيين. التقدم في الضم يشجع هذه الفكرة، وبالتالي يهدد مستقبل العلاقات السلمية. التحدي الآخر هو الحفاظ على الوضع الراهن على جبل الهيكل، وعجز الأردن المحتمل عن أداء دورها كحارس للأماكن المقدسة. لذلك، إلى جانب تقديم رؤية سياسية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ينبغي للحكومة الإسرائيلية تقديم مساعدة اقتصادية للأردن، وتنمية ثمار السلام، وتعزيز الحوار الثنائي الاستراتيجي.

خيارات السياسة لإسرائيل تجاه حماس في قطاع غزة

إدارة النزاع	قطع الاتصال بين غزة وإسرائيل والضفة الغربية	شروط ودعم المصالحة الفلسطينية الداخلية	اتفاق وقف إطلاق النار طويل الأجل بين إسرائيل وحماس	حملة لإسقاط الجناح العسكري لحماس
--------------	---	--	--	----------------------------------



The INSS Plan: A Strategic Framework for the Israeli-Palestinian Arena Schematic Map



المجتمع الإسرائيلي: تحديات الصمود الاجتماعي

يناقش الفصل السادس المجتمع الإسرائيلي في عام 2019، والذي تميز أولاً وقبل كل شيء بالآثار واسعة النطاق للأزمة السياسية المستمرة بعد جولتين من الانتخابات الوطنية والتحضيرات للجولة الثالثة في آذار/ مارس 2020.

تضمن هذا المأزق الانتخابي عدم القدرة على تشكيل حكومة ائتلافية، وقيد الأداء المنتظم للمكاتب الحكومية وقدرة الحكومة الانتقالية على اتخاذ القرارات بشأن القضايا الحرجة. بالترادف، تميز عام 2019 بتوسيع الخلافات العامة الناجمة عن وجهات نظر عالمية متنوعة، خاصة فيما يتعلق بالتوازن الضروري بين القيم الوطنية والدينية، والمثل الديمقراطية والليبرالية والعلمانية.

وشهد العام الماضي أيضًا إضعافًا إضافيًا لحسّ التضامن داخل المجتمع الإسرائيلي. ويتضح ذلك من خلال الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء وبين الوسط والأطراف. بشكل عام، يبدو أنه حتى لو كانت إسرائيل دولة ذات متانة داخلية كبيرة، فقد شهد العام الماضي علامات أكثر إثارة للقلق تشير إلى اتجاه متسارع يتمثل في إضعاف التضامن الاجتماعي داخل الفئات الاجتماعية، وبين الفئات الاجتماعية والدولة، وبين الفرد والدولة.

في ظل ظروف النزاع العسكري واسع النطاق، من المتوقع أن تتم تعبئة الجمهور وإظهار الدعم لجيش الدفاع الإسرائيلي، كما كان الحال في الماضي. ومع ذلك، فإن النزاع طويل الأمد والعدد الكبير من الإصابات والأضرار بالجبهة الداخلية، دون الاستعداد المدني الكافي، قد يقوض القدرة المجتمعية على الصمود. يمكن أن يعكس هذا في القدرات الاقتصادية والمدنية للدولة على إدارة الحياة اليومية بنجاح في أوقات الطوارئ والحفاظ على الاستمرارية الوظيفية أثناء النزاع، بل ويمكن أن يعطل عملية التعافي اللاحقة. لذلك، يجب على إسرائيل أن تستثمر في جهود الإعداد على نطاق المنظومة، وفقًا لخطة بعيدة المدى، من أجل تعزيز استعداد الجبهة المدنية في إسرائيل من خلال بناء وتمكين آليات الصمود الجديدة والحالية.

الأقلية العربية

شهدت العلاقات الحساسة لدولة إسرائيل مع الأقلية العربية العديد من التقلبات والتغيرات العميقة.

تشكل العلاقة من خلال ثلاثة اتجاهات رئيسية، مخوفة بالتناقضات الداخلية: أولاً، الطموح الواضح بين العرب في إسرائيل، وخاصة بين جيل الشباب، من أجل التكامل المدني وحتى السياسي، إلى جانب رغبتهم في الحفاظ على هوية وطنية منفصلة. الثاني يكشف العداء والمسافة من جانب جزء كبير من الجمهور اليهودي تجاه الأقلية العربية.



الاتجاه الثالث هو التنفيذ الناجح نسبياً لقرار الحكومة بشأن التنمية الاقتصادية لسكان الأقليات في إسرائيل 2016 - 2020 (القرار 922)، مما ساعد بالفعل في تسريع اندماج المجتمع العربي في النسيج الاجتماعي لإسرائيل. سيكون الاختبار الجوهرى لعلاقات الدولة الحساسة مع القطاع العربي هو كيفية معالجة العنف المتزايد والجريمة داخل المجتمع. يعتمد النجاح المحتمل في هذا المجال الحاسم إلى حد كبير على الجهود المشتركة - التي لا تزال في مراحلها المبكرة - بين مؤسسات الدولة والمجتمع العربي وقيادته.

البيئة التشغيلية: قدرات جديدة للمحور الشيعي الراديكالي

الفصل السابع يناقش البيئة التشغيلية ويركز بشكل أساسي على القدرات العسكرية المحسنة لأعداء إسرائيل - خاصة أولئك الذين ينتمون إلى المحور الشيعي المتطرف - كما أكد هذا العام الهجوم الإيراني على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية.

هذا التحسن ناتج عن العديد من جهود التعزيز العسكري المترابط: زيادة عدد الصواريخ والقذائف، من أجل تحسين قابلية البقاء التنظيمي ولإرباك أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية؛ محاولة للتسلح بالصواريخ الموجهة بدقة والصواريخ التي يمكن أن تضرب المواقع المدنية الضعيفة (الكهرباء والغاز وغيرها من البنى التحتية الوطنية) والمواقع العسكرية الضعيفة (قواعد القوات الجوية ومواقع القيادة العسكرية)؛ الطائرات دون طيار وغيرها من المركبات دون طيار، أيضاً لغرض الضربات الدقيقة؛ تحسين تدابير الدفاع الجوي من أجل تحييد تأثير سلاح الجو الإسرائيلي، بالنظر إلى دوره المركزي المعروف في عقيدة إسرائيل القتالية؛ تحسينات في أنظمة الدفاع الساحلي والحرب البحرية؛ تطوير القدرات السيرانية؛ وخطط لتشغيل القوات البرية في الأراضي الإسرائيلية، بما في ذلك مع أنفاق مهاجمة (تم الكشف عن بعضها وتحييدها هذا العام)، من أجل تعطيل القدرات الهجومية والدفاعية لجيش الدفاع الإسرائيلي وزيادة الأضرار التي لحقت بالجهة الداخلية الإسرائيلية.

يبدو أن هذه الجهود العسكرية المتراكمة مرتبطة بتغيير أساسي أكثر في الفكر العسكري لأولئك الذين يرتبطون بالمحور الشيعي المتطرف. يقودهم هذا التغيير من عقيدة النصر القائمة على استنزاف السكان الإسرائيليين ("النصر من دون هزيمة") إلى عقيدة مختلفة تسعى أيضاً إلى إتلاف البنية التحتية الوطنية الإسرائيلية والقدرات العسكرية الأساسية من مختلف المناطق (لبنان، سوريا، العراق، وربما اليمن) من أجل تقويض النظام الإسرائيلي وإفقاذه توازنه.

تتمثل التوصيات الرئيسية لهذا الفصل في وضع الصيغة النهائية لخطة متعددة السنوات للجيش الإسرائيلي وتمويلها؛ الاستعداد لحرب متعددة المجالات كسيناريو مرجعي أساسي؛ غلق الثغرات في توقعات الجمهور بالحرب في العصر الحالي، وتكلفتها، ونتائجها المحتملة؛ ومن منظور الخطة متعددة السنوات لجيش الدفاع الإسرائيلي ومنظور وطني أوسع، تعميق النقاش حول مفاهيم النصر والقرار العسكري في العصر الحالي - كل ذلك في إطار الإمكانيات التي توفرها التقنيات المتقدمة.

ديناميات التصعيد

هل يمكن جرّ طرفين غير مهتمين بالتصعيد إلى صراع واسع وحتى حرب؟ على الرغم من أن الاحتمالات منخفضة على ما يبدو، إلا أن التصعيد غير المقصود من الناحية العملية هو حقيقة تاريخية أدت حتى إلى بعض حروب إسرائيل (أحدثها "عملية الحافة الواقية"). يمكن أن ينتج التصعيد غير المقصود عن سوء تقدير للعدو، والتعريف الخاطيء لعتبة التصعيد، والانحرافات المفاهيمية في عملية صنع القرار. ترتبط هذه الصعوبة المتزايدة بالتمييز بين الأعمال الهجومية والدفاعية ومعضلة استخدام أو فقدان الأصول الأساسية. إن الطبيعة الدائرية للنشاط، الاستجابة والرد المضاد، قد تولد مثل هذا التصعيد، حتى لو كان يتعارض مع سياسات ومصالح الطرفين. يمكن أن يحدث هذا النوع من الديناميكية في عام 2020 في الساحة الشمالية وقطاع غزة.

ملخص الوضع الاستراتيجي لإسرائيل 2019 - 2020

التوجهات الإيجابية

من ناحية، يبدو الوضع الاستراتيجي لإسرائيل قوياً ومستقرًا. الردع الإسرائيلي للحرب راسخ وقوي، واحتمال وقوع هجوم واسع النطاق ومتعمد من قبل مختلف الأعداء لا يزال منخفضًا؛ لا توجد تهديدات وجودية جديدة ولا يزال التهديد التقليدي محدودًا؛ والتحالف مع الولايات المتحدة قوياً ومتنامياً (خاصة في ضوء مقتل سليمان)، بينما تنجح إسرائيل في الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا والصين؛ نجحت إسرائيل في تأخير بعض الجهود الإيرانية للتوغل في الشرق الأوسط (ومقتل سليمان قد يزيد هذا الاتجاه)؛ التعاون مع الدول العربية البراغمية راسخ، يتطور، وفي بعض الحالات علني؛ "إدارة" إسرائيل للقضية الفلسطينية من خلال فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة لا تقيد حرية عملها



السياسية والعسكرية؛ مستوى الإرهاب الفلسطيني في الضفة الغربية منخفض نسبياً، وحماس ممنوعة من إظهار قوة كبيرة في قطاع غزة؛ الاقتصاد الإسرائيلي مستقر. وأصول إسرائيل في التكنولوجيا والعالم السيبراني ومكافحة الإرهاب معترف بها في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم.

التوجهات السلبية

من ناحية أخرى، لم تنجح إسرائيل في ترجمة قوتها إلى إنجازات سياسية، وتفتقر إلى استراتيجية كاملة ومتناسكة لمواجهة التحديات الكثيرة وخصائصها المتنوعة. المحور الشيعي الراديكالي قوي، عدواني، ويستخدم مجموعة متنوعة من الوسائل ضد إسرائيل.

أظهرت إيران الجراءة في نشاطها العسكري وبرنامجهما النووي؛ انخفض الاهتمام الدولي بالشرق الأوسط، ومعه، الاستعداد للمساعدة في حل المشكلات الإقليمية؛ هناك الكثير من التقلبات في النظام الفلسطيني، ويعزى ذلك جزئياً إلى الجمود السياسي تجاه السلطة الفلسطينية، والأزمة العميقة في قطاع غزة، والقيود المفروضة على الترتيبات مع حماس.

تقدم مشروع الصواريخ الدقيقة بقيادة إيران على الرغم من الجهود المبذولة لمنعها؛ زاد احتمال التصعيد على مسارح متعددة في أعقاب النشاط الإسرائيلي في الحملة بين الحروب، وفي هذا السياق بدأت إيران وحزب الله بالفعل في استخدام القوة العسكرية ردًا على النشاط الإسرائيلي؛ إن الصمود الاجتماعي الإسرائيلي في تراجع، والجهة الداخلية ليست مستعدة لأضرار واسعة النطاق في نزاع عسكري؛ والأزمة السياسية المستمرة في إسرائيل تشل وتمنع إمكانية اتخاذ قرارات جادة.

التطورات المحتملة في عام 2020

وصول إيراني (أو "زحف بطيء") نحو الحالة النووية يقلل من الوقت الذي يحتاجه إيران للحصول على أسلحة نووية؛ بدء المفاوضات وربما حتى إبرام اتفاق محسن ظاهرياً بين الغرب وإيران حول القضية النووية؛ "ديناميكية تصعيدية" غير مقصودة مقابل إيران وفي الساحة الشمالية بعد نشاط إسرائيلي أو أميركي في الحملة بين الحروب، مما قد يؤدي إلى صراع واسع النطاق وحتى إلى حرب؛

التقدم في مشروع حزب الله الصاروخي الدقيق، إلى حد بدء الإنتاج الصناعي على الأراضي اللبنانية؛ ممارسة القوة العسكرية ضد إسرائيل تحت إشراف إيراني من سوريا أو العراق أو اليمن؛

ممارسة القوة العسكرية الإيرانية من الأراضي الإيرانية ضد إسرائيل؛ انسحاب إضافي للقوات الأميركية من المنطقة، وزيادة في وجود روسيا ونفوذها؛ استمرار إعادة بناء النظام العسكري السوري، بما في ذلك في مجال الأسلحة الكيميائية؛ ترتيب مع حماس في غزة من شأنه الحد من ممارسة القوة الإسرائيلية، ويمكن أن يخلق أزمة مع السلطة الفلسطينية؛ زيادة إضعاف السلطة الفلسطينية إلى درجة الفوضى الحكومية في الضفة الغربية، مع مسألة خلافة عباس المعنية؛ أزمة إنسانية في قطاع غزة يمكن أن تقود حماس إلى ممارسة القوة غير المقيدة ضد إسرائيل؛ والتصعيد والنزاع على نطاق واسع ضد غزة في أعقاب نشاط الجماعات المارقة، على عكس موقف حماس.

خاتمة

من المعتاد افتراض أن الردع الإسرائيلي ضد النزاع واسع النطاق أو الحرب لا يزال مستقراً. في الواقع، فإن جميع الدول والمنظمات حول إسرائيل تدرك جيداً قوتها والأضرار التي قد تتعرض لها في حالة حدوث مثل هذا الصراع. وبالتالي، يفضلون الامتناع عن الصراع على نطاق واسع مع إسرائيل وبالتأكيد من الحرب.

ومع ذلك، تشير بعض العوامل إلى أن مثل هذا الصراع يمكن أن يحدث مع ذلك في عام 2020: المبادرات الإشكالية من قبل بعض الأطراف (مشروع صواريخ حزب الله الدقيقة، والتوغّل الإيراني في مختلف المجالات، وجهود حماس لفرض ترتيب على إسرائيل وفقاً لشروط المنظمة) قد تقود إسرائيل إلى الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد؛ زيادة المخاطر في الشكل التشغيلي الحالي لإسرائيل في الحملة بين الحروب والتغيير في سياسة استجابة إيران وغيرها على الأعمال الإسرائيلية؛ صراع محتمل بين إيران والولايات المتحدة قد يشمل إسرائيل؛ والسنوات التي مرت منذ حربي عام 2006 (في لبنان) و 2014 (في غزة) التي تؤدي بشكل طبيعي إلى إضعاف عوامل التقييد والردع.

إلى جانب هذه التهديدات، يجب على إسرائيل مواجهة تحديات التأثير الأجنبي في العمليات السياسية؛ صعوبة توضيح الواقع واتخاذ القرارات في عصر "ما بعد الحقيقة" و"الأخبار المزيفة"؛ وحماية رأس مالها الفكري والتكنولوجي من التأثير الأجنبي.

لذلك تواجه إسرائيل العديد من الساحات النشطة وسلسلة من القضايا الاستراتيجية والتشغيلية الصعبة. يُظهر التقييم الاستراتيجي الحاجة الملحة لإستراتيجية إسرائيلية شاملة



ومكتملة معدلة تمكن من عرقلة التهديدات القائمة والناشئة دون التصعيد إلى صراع وحرب على نطاق واسع. تصف فصول التقييم السبعة، التي كتبها باحثون في المعهد، المواقف المعقدة في مختلف المجالات وتتضمن توصيات بشأن الإجراءات التي يجب على إسرائيل اتخاذها. يقدم الفصل الأخير، الذي أعده مدير المعهد اللواء (متقاعد) عاموس يادلين، سلسلة من التوصيات لتمكين إسرائيل من التعامل مع الصورة المعقدة، وتشكيل بيئتها التشغيلية، وتعزيز قدرتها على الصمود الداخلي، من أجل تحقيق أهدافها الأمنية الوطنية.

خاتمة: تقييم صافي وتوصيات السياسة لعام 2020 بقلم: عاموس يادلين

فجوة القوة

مع دخولها لعقد جديد، تمتلك دولة إسرائيل قوة عسكرية وسياسية وتكنولوجية واقتصادية مثيرة للإعجاب. ومع ذلك، فإن إسرائيل تعاني من ضغوط شديدة لترجمة هذه المزايا إلى تأثير استراتيجي وتحقيق أهدافها الرئيسية في الأمن القومي: التخفيف من التهديدات، دفع عجلة السلام، بناء التحالفات، وإملاء الشروط لإنهاء النزاعات بطريقة مرضية. ينتج هذا الواقع عن الفائدة المحدودة التي يمكن أن يوفرها العمل العسكري لإسرائيل ضد خصومها الرئيسيين، فضلاً عن حساسية إسرائيل العالية للضحايا والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة للحرب.

حتى عندما تحدد إسرائيل التحدي وتعرفه بشكل صحيح، فغالبًا ما تواجه صعوبة في صياغة استراتيجية فعالة وذات صلة، لأن النصر العسكري الساحق لا يترجم بالضرورة منجزات الحرب إلى أهداف سياسية. وبالمثل، فإن التعامل مع عواقب الحرب في "اليوم التالي لها" عمومًا لا يقل تعقيدًا عن إدارة العمليات العسكرية. إن التباين في أهداف الحملة وتوقعات الجمهور المعني (بالنسبة إلى خصوم إسرائيل، عدم الخسارة هو النصر، بينما يتوقع الجمهور الإسرائيلي انتصارًا حاسمًا) وكذلك الاختلافات في قواعد الاشتباك تجعل من الصعب تحقيق أهداف الحملة، أو على الأقل تتطلب تعيينهم بشروط الحد الأدنى.

الآثار المترتبة على مقتل سليمان

تم الانتهاء من التقييم الاستراتيجي لمعهد INSS للفترة 2019 - 2020 مباشرة بعد القتل

المستهدف لقاسم سليمانى. هذا التطور يخلق سياقاً جديداً ولديه القدرة على إثارة تغيير استراتيجى لم يتم تحديد نطاقه ومعلماته بعد.

فما يتعلق بالولايات المتحدة، هل هذا التطور دليل على حدوث تغيير جوهري في السياسة الأميركية، يشير إلى تحرك نحو حملة عسكرية استباقية ضد النشاط الإقليمي لإيران؟ أم أنه كان إجراءً ملموساً تم اتخاذه للأغراض الوقائية والردع من خلال فرض خسائر فادحة على أنشطة العناصر الموالية لإيران، تحت إشراف سليمانى، والتي بلغت ذروتها بوفاة مواطن أميركي (27 كانون الأول / ديسمبر 2019) واقتحام السفارة في بغداد بعد أربعة أيام.

لقد اضطرت إيران إلى تقييم خياراتها رداً على الخطوة الأميركية دون مشاركة من سليمانى، الذي كان مسؤولاً عن التفكير التحليلي والتخطيط لأنشطة من هذا النوع في الساحة الإقليمية. إن رد إيران المحدود والموزون على مقتل سليمانى يشهد على فهم طهران بأن الرئيس ترامب لا يمكن التنبؤ به؛ إدراكها لضعفها العسكري التقليدي بالنسبة للولايات المتحدة؛ وتفضيلها لتحركات سياسية لطرد الولايات المتحدة من العراق بدلاً من الإجراءات العسكرية. وفي الوقت نفسه، من المبكر للغاية تقييم تأثير القضاء على سليمانى على صلات إيران بوكلائها الإقليميين وعلى العزم والوقاحة الإيرانية في الأشهر الأخيرة.

التوازن الاستراتيجى

كانت إسرائيل مشغولة بحملتين انتخابيتين في عام 2019 وبالكاد بدأت في اتخاذ أي تدابير لتحسين موقعها الاستراتيجى. انخرطت الحكومة في خطوات مثل الاحتفال باعتراف إدارة ترامب بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان - بعد اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل في أواخر عام 2017 - ولكن كان هناك ركود وحتى تراجع كبير فيما يتعلق بقضايا جوهرية للأمن الإسرائيلي. في الصورة الإستراتيجية الشاملة، تغيرت عناصر كثيرة نحو الأسوأ.

أحد التطورات السلبية هو تضيق الفجوات التكنولوجية وتآكل ميزة إسرائيل النوعية على أعدائها. أوضح تعبير عن هذه الظاهرة هو مشروع الصواريخ الإيرانية الدقيقة، الذي أنشأ قدرات للإنتاج والترقية؛ حزب الله لديه بالفعل عشرات الصواريخ الدقيقة تحت تصرفه.

يمكن وصف الساحة الفلسطينية بأنها مأزق سياسى، يتضمن عدم وجود اتصال تام بين القدس ورام الله. في هذه الأثناء، في غزة، تواصل حماس والجهاد الإسلامى تعزيزهما العسكري. تتحمل



المجتمعات الإسرائيلية القريبة من حدود غزة حصيلة النزاع المستمر؛ والمنظمات الإرهابية تهدد بشل الحياة اليومية لأكثر من نصف سكان إسرائيل، بما في ذلك منطقة تل أبيب.

يشير المنظور الأوسع إلى أن علاقات إسرائيل مع العالم العربي السني لا تتقدم - وربما حتى العكس هو الصحيح. لم يتحقق أي تقدم دبلوماسي مع دول الخليج في عام 2019؛ التدهور التدريجي للعلاقات مع الأردن مستمر؛ تعاني ميزانية إسرائيل من عجز كبير، والحاجة إلى زيادة ميزانية الدفاع بسبب تدهور الوضع الاستراتيجي لإسرائيل تؤدي فقط إلى تفاقم المشكلة. أخيراً، نظراً إلى الداخل، فإن المجتمع الإسرائيلي منقسم والحكومة مشغولة بحملات انتخابية غير حاسمة، مما يؤدي إلى إهدار الموارد، والشلل المؤسسي، وعدم القدرة على صياغة الإستراتيجية واتخاذ القرارات بشأن القضايا المركزية.

ومع ذلك، هناك بعض التغييرات الإيجابية في البيئة العالمية والإقليمية التي لديها القدرة على تحسين حالة الأمن القومي لإسرائيل. ظهرت علامات موجة ثانية من الاضطرابات في الشرق الأوسط في عام 2019، خاصة في الأشهر الأخيرة، وهذه المرة بشكل رئيسي في الدول الموجهة نحو إيران (العراق ولبنان) وحتى في إيران نفسها. يمكن أن يؤدي الضغط الاقتصادي المستمر على إيران إلى تخفيض الموارد المتاحة لأنشطتها النووية والإقليمية.

لم تنسحب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط بالكامل (بقيت القواعد والجنود في الخليج قائمة، وتم نشر قوات إضافية في المنطقة بعد مقتل سليمان)، وفي هذه المرحلة تستمر إسرائيل في التمتع بعلاقات مع إدارة ودية التي ترى الأمور بشكل متشابه إلى حد كبير بالنسبة للأحداث في المنطقة وتؤيد المصالح الإسرائيلية.

إن العزلة الجزئية التي تحتضنها الولايات المتحدة، على الرغم من مخاطرها على إسرائيل، قد ترفع في نهاية المطاف مكانة إسرائيل وقيمتها في أعين القادة في الولايات المتحدة وكذلك الدول العربية البراغمية. بالإضافة إلى ذلك، وضعت إسرائيل نفسها كلاعب أساسي في المسرح السوري، وتوصلت إلى اتفاق من حيث المبدأ مع الولايات المتحدة وروسيا فيما يتعلق بضرورة إزالة القوات الإيرانية من سوريا - على الرغم من أن الاتفاق لم يترجم حتى الآن إلى واقع عملي.

أخيراً، يبدو أن هناك علامات على تفاهات ناشئة في النظام الفلسطيني. يبدو أن السلطة

الفلسطينية في الضفة الغربية تدرك أن حل النزاع لن يفرضه النظام الدولي، وأن حماس، التي تسيطر على قطاع غزة، استوعبت أن الإرهاب لن يحل النزاع.

تقييمات

عند النظر في ومقارنة التطورات الإيجابية والسلبية في العام الماضي، تظهر العديد من الأفكار.

الأولى هي الوعي بأن الارتباك الاستراتيجي الإسرائيلي يمنع الخطاب السياسي البناء على مستوى القيادة الوطنية. أدت حملتان انتخابيتان في عام 2019 وعدد كبير من المفاوضات لتشكيل الحكومة إلى الفشل في صياغة مفاهيم أمنية حديثة.

الثانية هي الفهم الواضح بأنه بعد استنفاد الحملة بين الحروب في الساحة الشمالية، يشير السلوك الإسرائيلي الحالي إلى التصعيد. يتطلب ذلك ضبط الأدوات والأساليب والمساحات وسرعة العمليات، مع التعديلات المطلوبة في إعداد الموارد وتخصيصها.

ثالثاً، تتطلب ظروف اليوم مناقشة مبدئية لمدى أهمية الهجوم الوقائي، لاسيما ضد مشروع الصواريخ الإيرانية الدقيقة في لبنان وسوريا.

مفاهيم الامن القومي الاساسية: القواعد الإرشادية لعام 2020

الردع - بالنظر إلى ديناميات التصعيد والتحديات المتعددة "تحت عتبة الحد"، هل ما زال هذا المفهوم قابلاً للتطبيق أم لا؟ هل تم بالفعل إضعاف عناصر الاستقرار؟

التصعيد - هل السياسة الحالية تؤدي إلى التصعيد؟ ما هي صورة التصعيد (أيام من العراك، الصراع واسع النطاق، الحرب)؟ ما هي الاختلافات والحدود بين المساحات المختلفة؟ ما الذي يمكن أن ينتج عن التصعيد؟

الهجوم الوقائي - هل الهجوم الوقائي ضروري بالنظر إلى التهديد الناشئ على الجبهة الشمالية؟ ما هي المتطلبات الأساسية لمثل هذه الخطوة؟ ماذا سيكون الوقت الصحيح؟ ما الإنجازات التي يجب أن تنتج؟ ما الآثار المترتبة على ذلك؟

الترتيب - هل هناك طريقة لإبطال التهديدات دون نزاع؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو الشكل الصحيح لكل مسرح؟ ما هي التكاليف الفورية وطويلة الأجل المبررة للترتيب؟



القرار - ماذا يعني هذا؟ هل القرار الواضح والمطلق ممكن في عالم اليوم؟ كم من الوقت سوف يستغرق؟ بكم التكلفة؟ كيف يمكن تحقيق ذلك؟

الحاجة إلى استراتيجية إسرائيلية كبرى جديدة

بعد عقد ونصف من الركود في التفكير الاستراتيجي، يجب تحديث استراتيجية إسرائيل الكبرى. يجب على الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تقود عملية تجديد مفهوم إسرائيل الأمني وسياستها الدفاعية، مع التركيز على النقاط التالية:

إدراك الشد والجذب بين الأهمية والإلحاح: يجب أن تكون الأمور العاجلة (قطاع غزة والتراكم الإيراني في سوريا) ذات أولوية أقل من الأمور المهمة - المشروع النووي الإيراني ومشروع الصواريخ الدقيقة في لبنان.

في أي حالة من التدهور أو التصعيد، يجب أن يكون من الواضح من الذي يجب استهدافه: قوات الكلاء الإيرانيين، أم الدول المضيفة، أم إيران نفسها.

من الضروري تحليل النجاحات والإخفاقات على مدار العقدين الماضيين؛ لدمج البعد السياسي وبعد الشرعية في التفكير الاستراتيجي؛ لصياغة آليات التواصل قبل اندلاع النزاع؛ لوضع استراتيجيات وآليات الخروج؛ وللتعامل مع قضايا الحشد العسكري.

فيما يلي عشر توصيات مركزية للحكومة الإسرائيلية الجديدة مستمدة من النظرة العامة أعلاه - بعضها يتطلب مناقشة فورية والبعض الآخر أقل إلحاحًا، وإن كان ربما أكثر أهمية. قبل كل شيء هي التوصية الأساسية للحاجة إلى صياغة استراتيجية كبرى محدثة لإسرائيل. يجب توضيح المفاهيم الأساسية مثل الردع والقرار والتصعيد والهجوم الوقائي والترتيب السياسي. يجب أن تقود حكومة جديدة في إسرائيل عملية تجديد المفهوم الأمني والسياسة الأمنية.

1. برنامج إيران النووي

استند انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني (JCPOA) وتجديد العقوبات إلى توقع حدوث أحد السيناريوهات الثلاثة التالية: انهيار النظام الإيراني؛ تغيير في سلوكها؛ أو هجوم أميركي على إيران رداً على التقدم الإيراني نحو العتبة النووية. لم تتحقق هذه السيناريوهات الثلاثة ومن غير المرجح أن تتحقق في المستقبل، حتى بعد سلسلة من الاستفزازات الإيرانية في المجال التقليدي أدت بالولايات المتحدة إلى مهاجمة

قواعد الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا وقتل قاسم سليمانى.

يجب على إسرائيل أن تستعد لسيناريوهات أكثر واقعية - تجدد المفاوضات (الآن أقل احتمالاً بعد مقتل سليمانى)؛ اتجاه إيران نحو العتبة النووية؛ والتصعيد بين إيران والولايات المتحدة، خاصة بعد القتل المستهدف، والذي قد يشمل إسرائيل. تتطلب هذه الاحتمالات تنسيق التفاهات الوثيقة واستراتيجية مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

في حالة المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، من الضروري أن تكون إسرائيل متففة مع واشنطن بشأن محتوى صفقة نووية محسنة مع إيران مقارنة باتفاقية عام 2015، إلى جانب التوصل إلى "اتفاق مواز" بشأن سياسة مشتركة ضد إيران وعلى استراتيجية للتعامل مع التقدم الإيراني التدريجي نحو الأسلحة النووية. بالترادف، من المهم أن ندرس مع الولايات المتحدة كيفية مساعدة الشعب الإيراني الذي يثور ضد النظام.

ومع ذلك، يجب على إسرائيل أن تستعد لاحتمال أن تكون الولايات المتحدة غير مهتمة أو مشتتة وأن تترك وحدها للتعامل مع القضية النووية الإيرانية، وبالتالي يجب عليها أن تضمن وجود خيار عسكري موثوق به. يعد بناء مثل هذا الخيار عملية صعبة تتطلب تحويل الموارد عن الأمور المهمة الأخرى وتخصيصها لتعزيز قدرات الضربات الهجومية.

2. تعزيزات إيران في سوريا ومشروع الصواريخ الدقيقة

نجاح إسرائيل في منع تعزيزات إيران في سوريا في 2018 و2019 هو نسبي ومؤقت وليس نهائياً. من الخطأ أيضاً الحفاظ على نفس الإطار الاستراتيجي بينما يتغير الواقع. لقد تم تحويل التعزيز الإيراني إلى حد كبير إلى العراق ولبنان، حيث الساحات التي يصعب على إسرائيل العمل فيها، وقد دعمتها سياسة رد أكثر وضوحاً وسرعة من جانب طهران (على الأقل حتى اغتيال سليمانى).

من المهم الآن إدراك الأهمية المتناقضة للحملة بين الحروب ووضع حل عملي ضد العناصر الأساسية للتعزيزات في لبنان والعراق، ومن أهمها مشروع الصواريخ الدقيقة. اتخاذ خطوات لتحقيق هذه الغاية ينطوي على احتمال تصعيد كبير.

يشكل تهديد مئات أو آلاف الصواريخ الدقيقة من لبنان وسوريا والعراق وإيران تهديداً استراتيجياً من الدرجة الأولى، إذا لم يتم التعامل معه في الوقت المناسب، فقد يتطور إلى تهديد وجودي. هذا هو نوع التهديد الذي يتطلب دراسة متعمقة وتجب معالجته بواسطة



مفهوم إسرائيل الأمني. هناك خمس استراتيجيات محتملة للتعامل معها:

استمرار الحملة بين الحروب - التشويش والتأخير، وفيها يكون منع التصعيد أولوية، ومفهوم أن هذا يعالج المشكلة جزئياً فقط مع تقلص العائدات والنتائج.

استراتيجية دفاعية نشطة وسلبية - تحسين الفعالية وشراء بطاريات وأجهزة اعتراضية إضافية: أنظمة (Arrow و David's Sling و Iron Dome)؛ وتحسين مرونة وصمود البنية التحتية الحيوية. العيب الواضح هو التكلفة والحقيقة أنه لا يقدم حلاً شاملاً أو فعالاً بالكامل.

الردع - تهديد واضح وصريح بأن إسرائيل سترد بكل قوة على أي هجوم على بنيتها التحتية وجيش الدفاع الإسرائيلي. النقطة الضعيفة في هذه الاستراتيجية هي قدرة العدو، بعد تجميع مئات أو آلاف الصواريخ المتقدمة، على المضي في استراتيجية "الضربة الأولى" لتدمير مكونات قوة جيش الدفاع الإسرائيلي التي تشكل جوهر الردع الإسرائيلي.

ضربة وقائية - هجوم قائم على أساس الفهم أن حزب الله يستعد في المدى القريب لمهاجمة إسرائيل. عيب هذه الاستراتيجية هو ضباب المخابرات واستعداد حزب الله العالي للحرب في تلك المرحلة.

الهجوم الوقائي - هجوم مفاجئ فعال ومباشر على الأصول التشغيلية والإنتاجية والتخزينية للعدو، مما يهدد بالتصعيد إلى حرب واسعة النطاق. ينبغي مناقشة شرعية هذه الخطوة. كل هذه الاحتمالات ليست حصرية، وضرب المزيج الصحيح منها يمكن أن يوفر استجابة مناسبة لأخطر تهديد يمثله مشروع الصواريخ الدقيقة.

3. "الحرب الشمالية الأولى"

يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي ضمان الاستعداد لحرب متعددة المجالات ("سيناريو إطلاق النار على جميع الجبهات") كإطار مرجعي. انتهى العصر الذي ستواجه فيه إسرائيل خصماً واحداً في ساحة واحدة. تبعاً لذلك، يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي إعادة تقييم وربما إعادة تحديد مفاهيم مثل "القرار"، "النصر"، وإنكار قدرات العدو. يجب أن تتمكن القيادة السياسية من تعزيز القوة الإسرائيلية والاستعداد للقتال ضد ثلاثة كيانات في الشمال - حزب الله وإيران وسوريا - بالتزامن مع الكفاح ضد المنظمات الإرهابية من غزة في وقت واحد.

يتطلب سيناريو "إطلاق النار على جميع الجبهات" التفكير في الأولويات والربط بين الساحات والواجهات المعنية والإنجاز المطلوب على كل جبهة. يشارك معهد INSS في البحث حول هذه القضية، وسيقدم نتائجه وتحليلاته إلى صناع القرار في النصف الثاني من عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، يجب توجيه الجهود لتحديث توقعات الجمهور فيما يتعلق بالتهديد الذي تواجهه إسرائيل، وحتى أكثر من ذلك - فيما يتعلق بالردود الممكنة.

4. السلطة الفلسطينية

لا تزال خطة معهد INSS، التي نُشرت لأول مرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، هي الطريقة المثلى للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ويشمل محاولة إضافية للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وفي حال فشلها، السعي إلى اتخاذ خطوات مستقلة للحفاظ على شخصية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وآمنة وأخلاقية. من الأهمية بمكان الاستعداد لليوم الذي يلي انتهاء حكم محمود عباس، مع الاستمرار في تشجيع التنمية الاقتصادية في السلطة الفلسطينية.

إن نشر خطة ترامب، التي ستحاول وضع معايير جديدة للاتفاق والاعتراف بالواقع الذي تم إنشاؤه على مدار الخمسين سنة الماضية، أمر مهم للغاية.

5. المنظمات الإرهابية في غزة

كما لاحظ المعهد في عام 2018، أنه قد يكون من الممكن التوصل إلى ترتيب مع حماس. في تحطيم القتال في عملية الحزام الأسود بين إسرائيل والجهاد الإسلامي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، أبدت حماس اهتمامها بترتيب كجزء من حراكها لإعطاء الأولوية للوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة فوق خلاف آخر مع إسرائيل. ومع ذلك، فإن المنظمة تتحدى إسرائيل في كثير من الأحيان بمستويات منخفضة من إطلاق الصواريخ والاحتكاك على طول السياج الحدودي، بسبب الاعتبارات المحلية ولغرض استخراج تنازلات من إسرائيل.

لا يمكن وقف إطلاق النار على المدى الطويل إلا إذا تمت تلبية المطالب الاستراتيجية (وليس الإيديولوجية) لكلا الجانبين. ستحصل حماس على فتح غزة أمام العالم وإعادة بنائها وتطويرها، وستحصل إسرائيل على استعادة الهدوء في الجنوب، وآليات لضمان



منع التعزيز العسكري والتهريب للجماعات الإرهابية، والحل المعقول لمسألة الأسرى والمفقودين الإسرائيليين.

إذا لم يتم التوصل إلى أي ترتيب، فإن توصية المعهد منذ عام 2012 كانت لتخطيط وإجراء حملة عسكرية تختلف اختلافاً جوهرياً عن حملات العقد الماضي. يجب أن نفاجم، وتناور، وتركز على الجناح العسكري لحماس - وتنتهي بعملية سياسية من أجل التوصل إلى ترتيب من موقف القوة.

6. الولايات المتحدة الأميركية

يمكن أن تغير الانتخابات الأميركية الواقع الحالي عن طريق استبدال إدارة صديقة لإسرائيل بإدارة لديها مشاكل معها. في مواجهة تجاه الانعزالية الأميركية، التي تعبر خطوط الأحزاب، يجب على إسرائيل التأكيد مراراً وتكراراً على أنها لا تريد من الولايات المتحدة أن تقاتل وتسفك الدماء دفاعاً عن إسرائيل؛ وبصفتها حليفاً استراتيجياً موثقاً لواشنطن، من مصلحة الولايات المتحدة دعم إسرائيل عسكرياً وسياسياً.

يجب على إسرائيل أن تبذل قصارى جهدها للعودة إلى وضعها كقضية توافق واسع في الآراء بين الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء. يجب على إسرائيل أيضاً بذل جهد كبير لاستعادة العلاقات الوثيقة مع شريحة كبيرة من السكان اليهود الأميركيين الذين أصبحوا معزولين جزئياً نتيجة للسياسات الإسرائيلية غير المهتمة بمجموعة متنوعة من الطوائف اليهودية في الولايات المتحدة.

7. روسيا والصين

روسيا ليست عدواً لإسرائيل، ويجب مواصلة الحوار الاستراتيجي بينهما لمنع حدوث أي تصادم في الأماكن التي تعمل فيها القوات العسكرية للبلدين على مقربة وتباين فيها مصالحهما. كحليف لاثنين من أعداء إسرائيل، إيران وسوريا، تغض روسيا النظر عن تعزيزات حزب الله. إن متابعة وعد روسيا بإزالة القوات الإيرانية من سوريا يمكن أن يدل على احتمال قيام علاقات أوثق بين روسيا وسوريا، مما قد يؤدي إلى مزيد من القيود على حرية إسرائيل في العمل في سوريا. في أي حال، كما هو الحال مع الصين، يجب على إسرائيل أن تعمل بصراحة وبالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في المسائل المتعلقة بروسيا.

في الواقع، يتطلب تطوير إسرائيل للعلاقات الاقتصادية مع الصين تنسيقاً عميقاً مع

واشنطن، حتى لا يُسمح للأولى بإحداث احتكاك في علاقة إسرائيل المهمة والخاصة مع الأخيرة. في السنوات الأخيرة، أشار المعهد إلى أزمة متنامية مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع الصين والحاجة إلى تعزيز آليات إدارة المخاطر.

8. النظام الإقليمي

لكسر السقف الزجاجي في علاقاتها مع العالم السنّي البراغمتي، خاصة دول الخليج، يجب على إسرائيل أن تكيّف جهدين متوازيين: الأول هو تسويق قدرات إسرائيل التكنولوجية والاقتصادية والدفاعية التي يمكن أن تساعد هذه الدول في نضالها ضد العوامل المزعزعة للاستقرار مثل إيران وفي مواجهة التحديات الاقتصادية وتحديات الابتكار في تحولهم إلى القرن الحادي والعشرين. والثاني هو إحراز تقدم كبير في القضية الفلسطينية، مما يمكن هذه الدول من تطوير علاقات أعمق وأكثر عمومية مع إسرائيل.

بالتوازي مع هذا الجهد ومما له الأهمية القصوى أن تتم إعادة تنشيط العلاقات مع الأردن. هنا أيضًا، تتطلب "ثمار السلام" (المياه والأمن والغاز والمشروعات المشتركة) تقدمًا سياسيًا مع الفلسطينيين. ستكون هذه الخطوات مفيدة في التغلب على أدنى نقطة في العلاقات بين الدولتين منذ توقيع اتفاقية السلام في عام 1994.

9. زيادة استعداد جيش الدفاع الإسرائيلي وزيادة ميزانية الدفاع

بالنظر إلى الوفاحة المتزايدة لإيران واستمرار توغلها في سوريا والعراق ولبنان، من الضروري تحسين استعداد جيش الدفاع الإسرائيلي للصراعات في جميع المسارح - إيران وحزب الله وسوريا والجبهة الفلسطينية - والتي كلها متقلبة بدرجات متفاوتة.

من المهم وضع اللمسات الأخيرة على خطة جيش الدفاع الإسرائيلي المتعددة السنوات وتمويلها، وبدء عمليات الاستحواذ باستخدام أموال المعونة العسكرية الأميركية (التي تأخرت لمدة عامين)، لتعزيز القدرات للقضاء على البرنامج النووي الإيراني، ولتعزيز التدريب وملء المخزونات، وعلى وجه الخصوص، العمل على صياغة خطط واستراتيجيات تشغيلية مناسبة فيما يتعلق بالقدرات وأساليب العمل التي طورتها إيران وحزب الله وحماس.

10. الحفاظ على التفوق

يتمثل العنصر التقليدي الأساسي في عقيدة الدفاع الإسرائيلية في الحفاظ على التفوق



الاستخباراتي والجوي والتكنولوجي على أعدائها. يجب أن تواصل إسرائيل تعزيز ميزتها النسبية على خصومها في الأمن السبراني وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، كطريقة لتعزيز التفوق العسكري النوعي لإسرائيل وكعنصر أساسي في تعزيز الردع والقوة الناعمة والاقتصاد والمكانة الدولية.

خاتمة

بعد عدة سنوات من التحسن في الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، يبدو أن "نافذة الفرصة" الاستراتيجية، التي لم يتم استغلالها بما فيه الكفاية، قد أغلقت. تتطلب التهديدات المتزايدة إعادة التفكير في مفهوم إسرائيل الأمني، وسياسة الدفاع، وتخصيص الموارد، والاستراتيجيات الحديثة.

هناك طريقتان محتملتان لاستراتيجية إسرائيل: إحداها حذرة ومستقرة - التأكيد على الحوار والترتيبات والتعامل مع التهديدات القائمة والنامية، من أجل تهيئتها حتى لا تتحقق؛ والثانية استباقية ووقائية هجومية، وتواجه التهديدات وتزيلها ولكن يمكن أن تؤدي إلى الحرب في ساحات متعددة.

إن الشرط المسبق لاختيار النهج الصحيح هو وجود أساس داخلي متماسك داخل إسرائيل، مع التركيز على التضامن الاجتماعي والوطني والصمود. في نهاية عام من الخطاب الانقسامية والتحريض وزيادة المسافة بين قطاعات المجتمع الإسرائيلي، حان الوقت لسياسة مختلفة.

يجب أن يكون هناك تركيز على العمل لاستعادة الثقة في مؤسسات الحكم، وتضميد الخلافات، والجمع بين مختلف المعسكرات، وزيادة التضامن، وإطلاق جهد منظم لتعزيز آليات الصمود والمرونة الاجتماعية القائمة وبناء آليات جديدة.

يجب على الحكومة الإسرائيلية المقبلة صياغة نهج متكامل يعالج ظهور تهديدات كبيرة وفي الوقت نفسه يعمل على إطلاق عمليات سياسية والتوصل إلى ترتيبات لتخفيف التوترات. هذا سيجعل من الممكن الاستعداد للتحديات الكبيرة التي تهدد أمن إسرائيل وازدهارها في المستقبل.

Editors

Brig. Gen. (ret.) ItaiBrun, INSS Deputy Director for Research and Analysis

Col. (res.) ItaiShapira, independent researcher

INSS Authors (in alphabetical order)

Dr. Yehuda Ben Meir, senior research fellow

Remi Daniel, Neubauer research associate

Brig. Gen. (ret.) UdiDekel, Managing Director

ShaharEilam, research fellow

Brig. Gen. (ret.) Dr. Meir Elran, senior research fellow

Dr. OdedEran, senior research fellow

Dr. Shmuel Even, senior research fellow

Dr. Sarah Feuer, research fellow

Dr. YoelGuzansky, senior research fellow

Brig. Gen. (ret.) Dr. SasonHadad, senior research fellow

Ari HeiStein, research fellow

Dr. Zipi Israeli, senior research fellow

Dr. AnatKurz, Director of Research

Dr. Emily B. Landau, senior research fellow

Dr. Gallia Lindenstrauss, senior research fellow

Orna Mizrahi, senior research fellow

RotemOreg, research assistant

Brig. Gen. (ret.) Assaf Orion, senior research fellow

Dr. CarmitPadan, research fellow

Yoram Schweitzer, senior research fellow

Col. (ret.) Adv. PninaSharvit Baruch, senior research fellow

Col. (ret.) EldadShavit, senior research fellow

Sima Shine, senior research fellow

NoaShuSterman, research assistant

Dr. CarmitValensi, research fellow

Dr. Ofir Winter, research fellow

Maj. Gen. (ret.) Amos Yadlin, Director

Dr. RazZimmt, research fellow